الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة إدواردز (غيانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

برنامج العمل

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن نمضي قدما، أود أن أستشير اللجنة بشأن تنظيم أعمال هذا اليوم. وكما يعلم الأعضاء، اتفقت اللجنة على تخصيص ما لا يقل عن ساعة ونصف من المناقشة العامة لبيانات المجتمع المدني.

ولكن نظرا لضيق الوقت، لم تتمكن اللجنة من الاستماع إلى جميع البيانات التي أدلي بها بعد ظهر أمس وما زال يتعين الاستماع إلى ١٣ متكلما من المجتمع المدني في المناقشة العامة. وبعد التشاور مع المكتب، أود أن اقترح أن تنظر اللجنة في استئناف المناقشة العامة مباشرة بعد تقديم عرضين خاصين بعد ظهر اليوم بغية الاستماع إلى الجهات المتبقية الممثِّلة للمجتمع المدني اليوم واختتام المناقشة العامة. وبعد ذلك مباشرة، ستبدأ اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني.

هل لي أن اعتبر أن اللجنة توافق على مواصلة العمل على هذا النحو؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا لبرنامج عمل، تستمع اللجنة أولا إلى إحاطة من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، سعادة السفير كنوت لانغلاند الممثل الخاص لنزع السلاح في النرويج.

أود أن أرحب بالسفير لانغلاند في هذه الجلسة. وعقب البيان الذي سيدلي به، ستتحول اللجنة إلى صيغة غير رسمية لمنح الوفود فرصة لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات. وبعد ذلك مباشرة، ستُستأنف الجلسة العامة الرسمية للاستماع إلى إحاطة رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سعادة السفير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد غيليرمي دي أغيار باتريوتا، الممثل الخاص للبرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح.

وعقب البيان الذي سيدلي به، ستتحول اللجنة مجددا إلى صيغة غير رسمية لمنح الوفود فرصة لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة الاستماع إلى بيانات بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

وقبل أن نمضي قدما، أود أن أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات والمقررات هو اليوم يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ظهرا.

أعطي الكلمة الآن للسفير لانغلاند.

السيد لانغلاند (النرويج)، رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (*تكلم بالإنكليزية*): اتخذت الجمعية العامة قبل عامين القرار ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. إن هذا القرار يؤكد أن عملية التحقق، وإن لم تكن غاية في حد ذاتها، لا تزال مهمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويدعو القرار إلى تعزيز التعاون بين الدول لتعزيز التحقق. كما يطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وأخيرا، يطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين يضم ما يصل إلى ٢٥ مشاركا على أساس التوزيع الجغرافي العادل.

إن ولاية فريق الخبراء الحكوميين يحددها القرار. وتأمر الفريق أن ينظر في الدور العام للتحقق من نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. وطلب إلى الفريق أيضا الاستفادة من تقرير الأمين العام عن آراء الدول الأعضاء بشأن التحقق من نزع السلاح النووي (A/72/304).

وفي عام ٢٠١٧، دعيت الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن وضع وتعزيز تدابير عملية وفعالة لنزع السلاح النووي وعن أهمية هذه التدابير في تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. أصدر الأمين العام تقريرا للآراء الوطنية إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وفريق الخبراء الحكوميين سيراعي تلك الآراء في أعماله.

لقد عُرضت وجهات نظر الدول الأعضاء في اللجنة الأولى على هامش الدورة، في العام الماضي. وفي نهاية العام الماضي، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الحكوميين، ونظمت النرويج والمملكة المتحدة اجتماعا تحضيريا لأعضاء الفريق في ويلتون بارك في نهاية كانون الثاني/يناير.

وخلافا للقرار ٢٥٩/٧١ بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي اعتُمد قبل عامين، لم ينص قرارنا على أن يعقد فريق الخبراء الحكوميين مشاورات مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، لم يمكننا تنظيم مشاورات مفتوحة رسمية. ولتعويض هذا النقص، نظمت النرويج ودول أخرى العديد من المشاورات المفتوحة غير الرسمية في نيويورك، على هامش اللجنة الأولى؛ وفي مؤتمر نزع السلاح، تحت الرئاسة السويسرية؛ وعلى هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وخلافا لعملية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا تستهدف عملية التحقق من نزع السلاح النووي معاهدة بعينها. ومع ذلك، فإننا لا نبدأ من الصفر. إن الغرض من العملية التي قمنا بها هو النظر في الكيفية التي يمكن بها للتحقق أن يساعدنا على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونحن ننظر إلى التجارب السابقة في التحقق العام، وننظر في المبادرات الأخيرة، كما نتداول من أجل اعتماد تقرير توافقي يقدم إلى الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح أنه سيتعين على غيرنا المتابعة بعد انقضاء مدة عمل فريق الخبراء الحكوميين.

وقد عُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو. وعقب القرارات

الإجرائية، بما في ذلك انتخابي رئيسا، تبادلنا الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتحقق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والحفاظ عليه. وتأكد أن أعمال التحقق من نزع السلاح النووي يمكن أن توفر مساهمة قيمة في المعاهدات المقبلة. وقد اعتُرف مع ذلك، بضرورة ربط ترتيبات التحقق بالتزامات المعاهدة المحددة.

وبصرف النظر عن الآراء المختلفة بشأن كيفية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية أو ما إذا كانت البيئة الأمنية تُفضي إلى نزع السلاح، جرى التأكيد على أن العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي يمكن أن يساعد على إرساء الأسس. ويمكنه علاوة على ذلك، أن يعزز عملية أكثر شمولا من خلال إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا أمر مهم بالنظر إلى أن جميع الدول تتحمل مسؤولية المساهمة في نزع السلاح النووي. وتأكد أيضا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتمتع بالكثير من الفكر المتعمق الذي يمكنها تقديمه في ما يتعلق بالتحقق عموما، ولا سيما الخبرة المكتسبة من الضمانات والتطبيقات النووية المدنية. وأولى الفريق تركيزا خاصا لهدفه ونطاقه. وأُقر بأن التحقق الفعال يمكن أن يؤدي إلى إشاعة الثقة والاطمئنان. بل وسيصبح هذا أكثر أهمية عند خفض المخزونات.

إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه سوف يعني تناول كامل دورة حياة الأسلحة. كما يرتبط ذلك أيضا بمبدأ اللارجعة. وفي الواقع، كانت هناك مناقشة مطولة بشأن العلاقة بين التحقق والشفافية واللارجعة. وقدم عدد من الخبراء إحاطات إعلامية تقنية بشأن تجارب التحقق السابقة، بمن فيهم من جنوب أفريقيا، وكازاخستان، والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وعقب تلك العروض، طُرح عدد من الأسئلة وتشاطر بعض أعضاء فريق الخبراء الحكوميين بعضا من أفكارهم.

وأود أن أشير إلى أن العديد من المتكلمين شددوا أثناء المناقشة على أهمية توفر الإرادة السياسية. وتعد المرونة من الأبعاد الهامة الأخرى، لكن ليس على حساب الالتزامات الناشئة عن المعاهدة. وأخيرا، جرى التأكيد أيضا على ميزة وجود هيئات مشتركة لمعالجة المسائل العملية و/أو حل المسائل المعلقة. وشدد آخرون على أن يُعطى الأطراف في المعاهدة المعنية وحدهم دورا في التحقق.

وجرى أيضا عرض بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظرا لأنه يُطلب من فريق الخبراء الحكوميين تناول التحقق فيما يتعلق بالإنجاز، فضلا عن الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية. وبصرف النظر عن الآراء المتعلقة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نزع السلاح، ستظل شريكا أساسيا في الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

وقدم عدد من الخبراء أيضا عروضا بشأن المبادرات والعمليات السابقة. وشمل هذا مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتستكشف تلك المبادرات سبل إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أنشطة التحقق، مع إدراك ومراعاة عدم الانتشار، والحاجة إلى حماية المعلومات الحساسة.

وهناك العديد من السبل التي يمكن لفريق الخبراء الحكوميين أن يسهم بها في الأعمال المقبلة، من قبيل النظر في القواسم المشتركة المستمدة من خبرات التحقق السابقة، وتحديد المبادئ ذات الصلة من أجل التحقق من نزع السلاح النووي. وجرى التشديد مع ذلك، على أن فريق الخبراء الحكوميين لا ينشئ أي نظام محدد. وهو لن يخل بنطاق وطبيعة أي معاهدات لنزع السلاح في المستقبل، ولن يكبل يد المفاوضين في المستقبل. ولن يحل فريق الخبراء الحكوميين محل الآلية القائمة. وأود أن

أشدد على أن من المهم أن يؤخذ في الاعتبار ما لن يفعله فريق الخبراء الحكوميين. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحفز فريق الخبراء الحكوميين المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى على المتابعة بعد أن يُتم مهامه، وتنتهي ولايته في نيسان/أبريل من العام المقبل.

لقد أمضى فريق الخبراء الحكوميين الكثير من الوقت في مناقشة المبادئ. وكانت نقطة انطلاقنا هي مبادئ التحقق العامة والشاملة، على النحو الذي حددته هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨. واتفق على أن هذه المبادئ يمكن أن تشكل مصدرا وإلهاما للمضي قدما. وقد تمعنا في المبادئ بهدف النظر في أهميتها بالنسبة للتحقق من نزع السلاح النووي في ضوء الخبرة المكتسبة على مدى ٣٠ عاما. وسوف يستمر هذا النقاش خلال الدورة الثانية، في الشهر المقبل، وسيشمل أيضا تعريفا للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد يأخذ فريق الخبراء الحكوميين أيضا في الاعتبار المبادئ التي وضعت في جهات أخرى.

وعقدت الدورة الأولى في أجواء بناءة وجماعية، وكانت المناقشات جوهرية وعالية الجودة. وخلال مناقشاتنا، استخدمنا أسماءنا الأولى من أجل تعزيز الحوار غير الرسمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نعتزم الدخول في مزيد من التفاصيل بشأن ما يشكل التحقق، بما في ذلك مواصلة العمل المتعلق بالتعاريف والمبادئ. وسيواصل الفريق أيضا استكشاف الكيفية التي يمكن بها إجراء التحقق في ضوء التجارب السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستجري مناقشة بشأن من ينبغي أن يقوموا بالتحقق وكيفية تنظيمه.

وسننظر في ثلاث كلمات رئيسية. والكلمة الرئيسية الأولى هي ”ما“ – أي ما يشكل التحقق الفعال والمناسب من نزع السلاح النووي؟ وسيشمل ذلك إجراء مناقشة بشأن المبادئ والتعاريف. والكلمة الرئيسية الثانية هي ”كيف“ – أي إلى أي مدى يمكننا أن نستفيد من الدروس المستخلصة من التجارب الماضية، وكيف يمكننا تحديد القواسم المشتركة؟ والكلمة الرئيسية الأخيرة هي ”من“ – أي من الذين سيتولون مختلف الأدوار والوظائف لدعم التحقق من نزع السلاح النووي ومراحله المختلفة؟ فهل نحتاج إلى هيئات مستقلة لهذا الغرض؟و من الذين سيمولون تلك الجهود وما نوع القدرات التي نحتاجها؟

في الوقت الحالي هناك عدد من ورقات العمل المقدمة إلى الأمانة العامة. وآمل أن تمكننا من الاستعداد لمناقشات بناءة ممتازة في تشرين الثاني/نوفمبر. وستعقد الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين في نيسان/أبريل، وبعد ذلك سوف نقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمانة العامة على خدماتها الممتازة، وكذلك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأود أيضا أن أشكر، على وجه الخصوص، أنيت شابر، وويلفريد وان على إسهاماتهما القيمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي على إحاطته الإعلامية.

ووفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع اللجنة الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سعادة السيد غيليرمي دي أغيار باتريوتا، الممثل الخاص البرازيل لدى ”مؤتمر نزع السلاح“.

أعطي الكلمة الآن للسفير دي أغيار باتريوتا.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل)، رئيس ريق الخبراء الحكوميين المعني بالتدابير العملية الأخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (*تكلم بالإنكليزية*): أُنشئ فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بموجب القرار ٧٢/٢٥٠ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن المقرر أن يجتمع ما يصل إلى ٢٥ دولة عضوا، تم اختيارها على أساس التمثيل الجغرافي العادل والمنصف، مرتين، مرة في عام ٢٠١٨ ومرة أخرى في عام ٢٠١٩، من أجل النظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك، في جملة أمور، بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وطُلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وإلى مؤتمر نزع السلاح قبل دورته لعام ٢٠٢٠.

بهدف الشفافية والشمول، طُلب إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين أن يعقد اجتماعاً تشاورياً غير رسمي مفتوح العضوية بين الدورتين لمدة يومين في عام ٢٠١٩. وقد اتفقنا على عقد تلك الجلسة في نيويورك يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠١٩. وستتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لتبادل الآراء بشكل تفاعلي وسيتم إبلاغهم بالأعمال الجارية بموجب القرار ٧٢/٢٥٠، في تقرير رئيس فريق الخبراء الحكوميين، الذي أقدمه بصفتي رئيس الفريق.

لقد عينتني حكومتي عضوا يمثل البرازيل في فريق الخبراء الحكوميين، وتم اختياري رئيسا للفريق. وسأبحث عن القواسم المشتركة وأسعى لتيسير تحقيق نتائج كبيرة متفق عليها. وأنا ملتزم بممارسة دور الرئيس بطريقة عادلة ومتوازنة، ولا بد لي أن أؤكد أن موقف البرازيل هو دعم التنفيذ الناجح للولاية كمساهمة في النهوض بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المهم الإشارة إلى أن القرار ٧٢/٢٥٠ اعتُمد بتصويت مسجل، أي بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ٥ أصوات وامتناع ٤٧ عضوا عن التصويت. ومع ذلك، فقد رشحت ثلاث من الدول الخمس التي عارضت القرار خبراء في الفريق، وشاركت بصورة بناءة في المناقشات، كما فعل في الواقع جميع الأعضاء الآخرين. ولذلك أود أن أبرز نوعية ومشاركة جميع الأعضاء. وقبل الدورة الأولى، نظّم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بدعم من الصين وروسيا، حلقة عمل تحضيرية في بيجين يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ للأعضاء المعينين في فريق الخبراء الحكوميين. وساعد حلقة العمل أيضا معهدُ الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعددٌ من الخبراء. ويسّرت الجولة الأولى من تبادل الآراء بشأن المواضيع المقرر تناولها. وعلى الرغم من عدم تمكن عدد قليل من الأعضاء المعينين من الحضور، فقد وفرت ورشة العمل الفرصة للخبراء لفهم مواقف وشواغل بعضهم البعض بشكل أفضل. وساعدت في دفع عجلة المناقشات الموضوعية وتنظيم جدول الأعمال للدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين، الأمر الذي كان مفيدا جدا نظرا لأن القرار ٧٢/٢٥٠ لم يحدد سوى دورتين مدة كل منهما أسبوعان لإنجاز عمله، بينما تعقد أفرقة الخبراء الحكوميين ثلاث دورات في أغلب الأحيان.

وعندما عقدت الدورة الأولى في جنيف في الفترة من ٦ إلى ١٧ آب/أغسطس، استرشد الفريق بجدول زمني إرشادي مفصل بطريقة من شأنها أن توضح المناقشات حول الأجزاء ذات الصلة من وثيقة قد تصبح معاهدة ملزمة قانونا، متناولاً الجوانب التالية: الحالة الأمنية الدولية؛ والنظام القانوني الحالي؛ والحق في الدفاع عن النفس؛ والمبادئ العامة المنطبقة وأي مبادئ جديدة قد تكون لازمة؛ ونطاق الالتزامات وهدفها، بما في ذلك تدابير الحظر والتدابير التي تحدد سلوك الدولة والقيود على استخدام القوة؛ والمصطلحات التي تتطلب التعريف؛ وتدابير الرصد والتحقق وكفالة الشفافية وبناء الثقة؛ والتعاون الدولي لبناء القدرات؛ والأحكام النهائية والترتيبات المؤسسية؛ وتنظيم أعمال الدورة الثانية.

واستفادت الجلسة الأولى من مشاركة مجموعة مختارة من الخبراء للمساعدة على توفير المعلومات الأساسية بشأن بعض المسائل المحددة. وقد استفاد الفريق استفادة جيدة من البيانات التي قدمها أعضاؤه، ابتداء من مطلع الأسبوع الأول، مع النظر في ورقة تتضمن أفكارا أولية بشأن كيفية تناول العمل، تلتها مناقشة أولية في آن واحد للعديد من الجوانب المترابطة، وبالتالي الكشف عن مجموعة من الآراء التي يمكن استكشافها والبناء عليها وفقا للجدول الزمني المفصل. وبدا أن جميع الأعضاء مستعدون للعمل في إطار الولاية المقررة، حيث ساهموا في النقاش حول عناصر ما يمكن أن يشكل صكا ملزما قانوناً، مع استكشاف نُهج مختلفة لتحقيق ذلك الهدف.

وشكل مشروع معاهدة حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي نقطة مرجعية متكررة مع تقدم النقاش، مع أن التبادل الجوهري للآراء لم يقتصر عليه أو يتقيد به. واتفق الأعضاء عموما على وجوب أن تحافظ أي إجراءات معيارية يمكن اتخاذها في المستقبل على الاتساق التام مع المعاهدات القائمة ذات الصلة، ولا سيما معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومع مبادئها والتزاماتها.

ونظرت الجلسة في العمل الجاري في المحافل ذات الصلة، حسب تداخله مع مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ ومناقشات لجنة نزع السلاح بشأن توصيات تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ عن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189)؛ والمناقشات الجارية في إطار الهيئة الفرعية ٣ لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠١٨، على النحو الوارد في تقريره المعتمد الوارد في الوثيقة CD/2140.

وتم تحديد أوجه الاختلاف بين عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. وجرت مناقشة موسعة بشأن مدى انطباق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل عام والقانون الدولي الإنساني على الفضاء الخارجي. ويبدو أن هناك ميلاً أكبر للإبقاء على الصفة العمومية لهذه الأبعاد عوضا عن زيادة تحديدها. ونوقشت الجدوى التقنية والقانونية والسياسية للتحقق من الالتزامات، حيث عرض مزيج من الإمكانيات والعوائق في هذا الصدد. بيد أنه لم يتم التوصل إلى تصور واضح بأنه لا يمكن التحقق من الالتزامات بدرجة معقولة. وكانت الآثار المترتبة على التكلفة، والجدوى التقنية، والترتيبات المؤسسية، كلها ذات صلة بهذه المناقشات وغيرها.

وتوخينا أنواعا ومستويات مختلفة من الالتزامات، بما في ذلك منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية، وتم توضيح كليهما في مشروع الاقتراح المتعلق بحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وطُرحت صيغ أخرى ونُظر فيها كذلك، مثل السعي للتأثير على السلوك المسؤول للدول، مثلا عن طريق تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وعُرض منظور مهم لتنظيم التهديدات حسب الفئات، بما في ذلك التهديدات ذات المستوى الأعلى والمستوى الأدنى، والتهديدات التي ينتج عنها حطام والتهديدات التي لا تؤدي إلى نشوء الحطام، وسبل التعامل مع التهديدات وفقا لذلك.

ويمكن إدراج أحكام للتصدي لتشويش الإشارات من بين التهديدات أو المخاوف الأخرى؛ واستخدام الليزر ضد الأصول الفضائية؛ والقدرات الأرضية المضادة للسواتل؛ وقدرات خدمة السواتل ذات الاستخدام المزدوج في المدار؛ والأخطار التي تهدد الأرض من الفضاء. وهذه القائمة توضيحية وغير جامعة. ويمكن أن يقترن بكل نوع من التهديد أو الشاغل التزام محدد، فضلا عن تدابير للشفافية وبناء الثقة في إطار أنشطة الفضاء الخارجي والتعهدات في مجالي الرصد والتحقق، الأمر الذي سيتيح أسلوبا

أشمل للتعامل مع التحديات الماثلة أمامنا. وينبغي لهذا النهج القائم على المصفوفة المتنوعة تجاه الالتزامات الأساسية أن يوسع مجال تغطية الصك المحتمل وأن يوفر برنامجا أوسع نطاقا للتعبير عن الطائفة المتنوعة من المواقف وإيضاحها وقبولها.

ومن أجل تحسين استكشاف إمكانات هذا النهج، سيشرع الفريق في وضع جدول يتضمن تدابير مؤقته لتلقي الإسهامات التي سيقدمها الخبراء خطيا بشأن جميع القطاعات ذات الأهمية بالنسبة لما يمكن أن يشكل صكا ملزما قانونا. وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عمَّمتُ الصيغة الأشمل للجدول المقترح الذي طرحه وناقشه أعضاء فريق الخبراء الحكوميين بحيث يتسنى لكل خبير الإدلاء بدلوه بشأن أكبر عدد ممكن من العناصر التي يراها ضرورية بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وستعمم جميع الإسهامات على جميع الخبراء، وستُستخدم كأساس لإعداد مشروع تقرير للنظر فيه خلال الدورة الثانية والأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٩.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على إحاطته.

ووفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تحاورية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٩٣ إلى ١٠٨ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في وقت سابق اليوم، تستمع اللجنة الآن إلى بيانات من ممثلي المنظمات غير الحكومية في المناقشة العامة. وأرجو من جميع المتكلمين التكرم بالإدلاء ببيانات موجزة، وألا تتجاوز مدتها أربع دقائق.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لكي نتمكن من مواصلة العمل في جلسة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٥.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت جزء المناقشة العامة من عملها. لقد شارك ١٣٥ وفدا في المناقشة، بالمقارنة مع ١٣١ في العام الماضي.

البنود ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تشرع اللجنة الآن في المرحلة الثانية من عملها، وهي المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة. وستعقد المناقشات المواضيعية من اليوم، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حتى الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ١٢ جلسة. ووفقا للممارسة المتبعة، ستركز مناقشاتنا أثناء هذا الجزء من علمنا على المسائل المحددة ضمن المجموعات السبع المتفق عليها كما يلي: ”الأسلحة النووية“، ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“، ”الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح)“، ”الأسلحة التقليدية“، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“، ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“، و ”آلية نزع السلاح“.

قبل أن أعطي الكلمة للمثلين، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المخصص للإدلاء بالبيانات خلال الجزء المواضيعي

محدد بخمس دقائق لدى التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات المدلى بها باسم عدة وفود. وسنواصل استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عندما تنتهي المهلة الزمنية المخصصة لها.

وتمشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، تشرع اللجنة الآن في مجموعة ”الأسلحة النووية“.

السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تؤكد الحركة من جديد مواقفها القائمة على المبادئ بشأن نزع السلاح النووي، الذي يظل الأولوية القصوى المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١ ٠/٢). ولا تزال الحركة تشعر ببالغ القلق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها.

والحالة في مجال نزع السلاح النووي لا تزال تتسم بجمود مثير للقلق. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز التقدم في القضاء على أسلحتها النووية. ودور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية لم يتضاءل. وتقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها النووية وتخطط لإجراء بحوث على رؤوس حربية نووية جديدة، أو أنها أعلنت عن اعتزامها تطوير وسائل إيصال جديدة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشعر الحركة بقلق عميق إزاء هذه الحالة الراهنة المزرية نتيجة لعدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة.

لقد انتظر المجتمع الدولي لفترة أطول مما ينبغي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والبدء في مفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب ونزع السلاح النووي. وأصبح واضحا أن النهج القائم الذي تتبعه الدول الحائزة للأسلحة النووية – وهو ما يسمى بنهج التدرج – قد أخفق في إحراز تقدم ملموس ومنهجي صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلى الرغم مما تحقق في العقود الأخيرة من تطورات إيجابية ملموسة لا جدال فيها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي ما زال رهينة للمفاهيم الخاطئة، بما في ذلك الاستقرار الاستراتيجي. لقد حان الوقت لاتباع نهج جديد وشامل في مجال نزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة من جديد أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، وفقا لقرارات الجمعية العامة، سيتيح فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وزيادة تعزيز هذا الهدف النبيل.

وترحب الحركة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تحيط الحركة علما باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. ومن المأمول أنه عند دخول المعاهدة حيز النفاذ، ستساعد على تعزيز هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية زيادة الوعي العام بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وبضرورة القضاء عليها قضاء مبرما، بما في ذلك من خلال الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتجدد الحركة مرة أخرى دعوتها الملحة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للامتثال الكامل والعاجل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق

منها دوليا. وتناشد الحركة أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف فورا خططها الرامية إلى مواصلة تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو إطالة أمد وجودها.

وتؤكد الحركة مجددا على الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا لكي يوفر الضمان الفعال لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان على سبيل الأولوية العليا، ريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها من أنه رغم طلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ أمد طويل الحصول على هذه الضمانات الملزمة قانونا، لم يحرز أي تقدم ملموس.

تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تُنتج مرة أخرى يشكّلان الضمان المطلق الوحيد ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها. وعلاوة على ذلك تدعو حركة عدم الانحياز الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحد فوراً من الوضع التشغيلي لأسلحتها النووية بما في ذلك من خلال إلغاء الاستهداف بشكل كامل وإلغاء حالة التأهّب، من أجل تجنب مخاطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي لهذه الأسلحة.

وتؤكد الحركة من جديد مواقفها المبدئية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يعزز كل منهما الآخر وهما ضروريان لتعزيز السلام والأمن الدوليين. إن عدم الانتشار يستمد شرعيته من الهدف الأكبر لنزع السلاح النووي. ويُعد السعي وراء عدم الانتشار وحده مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي أمرا يأتي بنتائج عكسية وغير مستدام. وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه من الأفضل معالجة شواغل الانتشار من خلال إبرام اتفاقات متعددة الأطراف متفاوض عليها وشاملة وعالمية وغير تمييزية.

وتأسف دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفشل المؤتمر التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية نهائية رغم الجهود التي بذلتها وفود حركة عدم الانحياز. وتدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إظهار الإرادة السياسية لتمكين المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٢٠ من إصدار توصيات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، والهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على الإسهام الأساسي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نزع السلاح النووي. وتدعو إلى إنشاء مثل هذه المناطق في الأماكن التي لا توجد فيها بعد، على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ولا سيما في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق تؤيد حركة عدم الانحياز بقوة الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس توافق الآراء للتفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء هذه المنطقة.

وحفاظا على الوقت سأتوقف هنا. وسيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على البوابة الإلكترونية الموفرة للورق.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وتود الإدلاء بالملاحظات التالية بشأن هذه المجموعة.

ولا يزال القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي

هذا السياق يكرر الفريق الحاجة الملحة لأن يكون كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خالياً من الأسلحة النووية لأن وجودها يشكل تهديدًا وجوديًا للسلم العالمي وبقاء البشرية في المستقبل. وفي هذا الصدد يحيط الفريق علما بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية.

وتؤيد أفريقيا مبدأ نزع السلاح النووي الكامل باعتباره شرطا أساسيا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق ترحب المجموعة الأفريقية بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ باعتبارها معلما تاريخيا. وتشدد المجموعة الأفريقية على أن المعاهدة لا تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولكنها تكمل وتعزز نظام عدم الانتشار النووي، حيث تشكل معاهدة عدم الانتشار أساسا لها. ولذلك تحث المجموعة جميع الدول على تأييد المعاهدة من خلال التوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر. ونأمل أن ينتهز جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية تحت مظلة ما يسمى بالمظلة النووية الفرصة لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالنسبة للمجموعة الأفريقية تظل الأولوية القصوى هي نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية، وهو الهدف العام لمعاهدة عدم الانتشار. وتعرب المجموعة عن قلقها الشديد إزاء بطء الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق تقدم نحو القضاء التام على ترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك تصر المجموعة على ضرورة تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التدابير والتعهدات المتفق عليها بموجب المعاهدة.

وترحب المجموعة الأفريقية كذلك بالجلسة العامة الخامسة للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي عقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتؤكد أهمية الاحتفال بذلك اليوم كجزء لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتعيد المجموعة تأكيد إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في تحقيق الأهداف العامة لمعاهدة عدم الانتشار. إنها تمثل معلما هاما صوب تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبالتالي تعزيز السلام والأمن العالميين والإقليميين. وفي هذا السياق تكرر المجموعة الأفريقية التزامها بمعاهدة بليندابا التي تؤكد من جديد وضع أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وكدرع للأرض الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع نشر الأجهزة المتفجرة النووية على القارة وحظر اختبار هذه الأسلحة في القارة الأفريقية.

وعلى نفس المنوال، تعرب المجموعة الأفريقية عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الذي ينص على إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ولا تزال المجموعة تشعر بخيبة أمل شديدة بشكل خاص جراء عدم قدرتها على عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط التي كان ينبغي عقدها في عام ٢٠١٢. وتدعو المجموعة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بمشاركة دول الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونًا بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتود المجموعة أن تؤكد كذلك على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءًا لا يتجزأ من مجموعة التدابير والأساس الذي تم بناء عليه تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتؤكد المجموعة استمرار صلاحية هذا القرار حتى يتم تحقيق أهدافه.

وتكرر المجموعة أسفها لعدم تمكن المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار من الاتفاق على وثيقة ختامية نهائية على

الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما الدول الأفريقية. ومع بدء الاستعدادات للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار حيث عقدت اللجنة التحضيرية الأولى في شهر أيار/مايو ٢٠١٧ والثانية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨، تدعو المجموعة جميع الدول إلى العمل على تحقيق أهداف ومقاصد المعاهدة والنتائج المتفق عليها سابقا خلال مؤتمرها الاستعراضي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وشددت على الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد من خلال تقديم المساعدة التقنية والتعاون وتعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من خلال الاستمرار في ضمان التزامات الدول بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة. وتؤكد المجموعة أهمية المعرفة النووية وتبادل ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية بما في ذلك البلدان الأفريقية، وتسلط الضوء على الإسهام المحتمل للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم. وتشدد المجموعة على ضرورة صياغة وتنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا لنظامها الأساسي.

وتود المجموعة التأكيد على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات الخاصة بالأسلحة النووية، وتعرب على وجه الخصوص عن قلقها الشديد من العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها إما عن طريق الصدفة أو كإجراء متعمد. وتدعو المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى مراعاة العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية من بين أمور أخرى، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيكها والتخلي عنها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.2.

السيد حسن (مصر): أود بداية أن أعرب، السيدة الرئيسة، عن تأييد المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ترحب المجموعة العربية بنجاح المفاوضات حول أول معاهدة لحظر الأسلحة النووية وتعتزم مواصلة مساهمتها الإيجابية في جميع الجهود الرامية إلى التخلص التام من الأسلحة النووية. كما تعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي والفشل المتكرر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة، حيث تتنصل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات الخاصة بالتخلص التام من الأسلحة النووية. وتعبر المجموعة عن رفضها لاستمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي وبشكل خاضع للتحقق الدولي، هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة.

إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير لعام ٢٠١٥، يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة لمصارعة الخطى نحو الحفاظ على مصداقية واستمرارية المنظومة التي ترسيها المعاهدة. وأمام الاستمرار في المماطلة في تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، سعت المجموعة العربية، خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، إلى الخروج من حالة الجمود بطرح جديد بناء تم عرضه في ورقة العمل العربية، التي تبنتها أيضا حركة عدم الانحياز وأغلبية كاسحة من الدول الأطراف في المعاهدة.

إلا أن تلك المقاربة الإيجابية قوبلت بقرار مخيب للآمال من جانب ثلاث دول بكسر توافق الآراء وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن إجراءات عملية بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط.

ونؤد أن نؤكد على أن المسؤولية عن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسؤولية دولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بنصيبها فيها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك. وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار بشكل عام.

وتشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي السنوي المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، ومشروع المقرر الخاص بتكليف الأمين العام بدعوة دول المنطقة إلى مؤتمر تفاوضي في هذا الشأن، والذي ندعو جميع الدول المحبة للسلام والحريصة على احترام التعهدات والالتزامات السابقة في هذا الشأن إلى دعمه ومساندته، باعتباره خطوة عملية بناءة تهدف إلى تحقيق الأمن المتكافئ للجميع، من خلال الدبلوماسية والحوار والتوصل إلى ترتيبات توافقية بالإرادة الحرة لدول المنطقة.

ونود أن نسجل تقدير المجموعة العربية البالغ للمجموعات والدول التي أكدت دعمها بالفعل لهذه المبادرة العربية البناءة، سواء في البيانات التي استمعنا إليها خلال مداولات اللجنة أو في المشاورات واسعة النطاق التي حرصت المجموعة العربية على إجرائها بشان هذا المقرر.

وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر الأمني المستمر جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عما يشكله تقادم بعض منشآتها من تهديد بيئي خطير.

ونعيد التأكيد على الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة في الشرق الأوسط يمثل انتكاسة خطيرة ويعرقل التقدم، ليس فقط في مجال منع الانتشار النووي وإنما أيضا في مسار تحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة والعالم.

ختاما، تدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، التي تعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي متعدد الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي، وتؤكد ضرورة مراعاة التوازن بين أركان المعاهدة الثلاثة وإصلاح الخلل الناتج عن تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح، فضلا عن ضرورة تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لتمكين الدول الأطراف في المعاهدة من توظيف حقها غير القابل للتصرف في أوجه الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية كافة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.64.

السيد كيليرمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، وهي أيرلندا والبرازيل ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي جنوب أفريقيا. سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وسيكون النص الكامل متاحا إلكترونيا.

كما ذكر خلال المناقشة العامة، فإن الائتلاف يعرض مرة أخرى مشروع القرار المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“ (A/C.1/73/L.64). وأغتنم هذه الفرصة لأتناول عناصره الرئيسية.

لقد ظلت مسألة نزع السلاح النووي في صدارة جدول الأعمال الدولي منذ اعتماد الجمعية العامة أول قرار لها، في كانون

الثاني/يناير ١٩٤٦ (١ (د-١)) ويصادف هذا العام أيضا مرور ٢٠ عاما منذ أن أصدر وزراء خارجية الائتلاف إعلانهم، المكون من ١٨ نقطة، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة“، وعلى الرغم من الجهود والمبادرات العديدة التي استرشدت بالهدف المتمثل في تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، ما زال، للأسف، الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق ذلك الهدف. ويلتزم الائتلاف التزاما راسخا بعالم خال من الأسلحة النووية ويسهم بنشاط في تحقيق ذلك الهدف. ولذلك فإن مشروع قرار الائتلاف يتناول عددا من مسائل نزع السلاح النووي التي يشكل تحقيق التقدم فيها أمرا أساسيا لتحقيقه، فضلا عن الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أن أسلط الضوء، لدى عرض مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد، على أنه بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات والتعهدات النووية القائمة منذ أمد بعيد، يظل معظم النص من دون تغيير مقارنة بنصوص قرارات الائتلاف السابقة. وعلى الرغم من أننا نتطلع إلى أن لا تظل الحالة كذلك، فإننا مضطرون، في الوقت الراهن، إلى مواصلة التركيز على الوفاء بالالتزامات القائمة. ويؤكد مشروع القرار من جديد أن كل مادة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة للدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وأن جميع الدول الأطراف مسؤولة مسؤولية كاملة فيما يتعلق بالامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة. كما يهيب بجميع الدول الأطراف لأن تمتثل تماما لجميع المقررات والقرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويعيد مشروع القرار تأكيد القلق البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، بما في ذلك أثرها الجنساني، وتدعو الدول الأعضاء إلى إيلاء الاهتمام الواجب للضرورات الإنسانية يقوم عليها نزع السلاح النووي، فضلا عن الحاجة الملحة إلى تحقيق ذلك الهدف.

إن مشروع القرار يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بالوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التزامها ببذل المزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها وإزالتها في نهاية المطاف. ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية كتدبير مؤقت ويشجعها على الحد بشكل ملموس من دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية، إلى أن تتم إزالتها التامة. كما يسلط مشروع القرار الضوء على الشواغل المتعلقة بتصاعد التوترات في العلاقات الدولية وزيادة الاهتمام الذي توليه بعض الدول للأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية، بما في ذلك من خلال برامج التحديث. ويشجع أيضا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان عدم التراجع عن إزالة المواد الانشطارية كافة التي تقرر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. ويدعو جميع الدول إلى أن تؤيد، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قدرات التحقق المناسبة من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانونا.

يما يتعلق بالشرق الأوسط، يحث مشروع القرار مقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط على بذل قصارى جهدهم لكفالة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المبين في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق دعم عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء هذه المنطقة. ويؤكد مشروع القرار الدور الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويهيب بجميع الدول الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة. كما يحث مشروع القرار جميع الدول على العمل معا في إطار آلية نزع السلاح

لتذليل العقبات التي تعوق الجهود الرامية إلى النهوض بهدف نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

ويبرز مشروع القرار مجالا ينبغي أن ينصب عليه تركيزنا في الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة، ألا وهو دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بواجباتها المنبثقة عن المادة السادسة بدون المزيد من التأخير وأهمية تقييم عملية استعراض المعاهدة للامتثال للالتزامات القائمة ووضع تدابير جديدة. ويحث مشروع القرار الدول الأعضاء على المضي بحسن نية ودون تأخير في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التدابير الفعالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، بما يتسق مع روح وهدف قرار الجمعية العامة ١ (د-١) والمادة السادسة من المعاهدة. تحث الدول الأعضاء على المضي بحسن نية ودون تأخير في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التدابير الفعالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، بما يتسق مع روح وهدف قرار الجمعية العامة ١ (د-١) والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وفي هذا الصدد، يسر ائتلاف البرنامج الجديد أن يرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ والتقدم المحرز صوب دخولها حيز النفاذ.

ويشجع ائتلاف البرنامج الجديد جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. وبما أنه يسعى إلى دعم الالتزامات والواجبات السابقة التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، فإننا نعتقد أنه قد صيغ بطريقة ينبغي أن تؤيدها الدول كافة. ونحن على ثقة من أنه بينما نمضي صوب عام ٢٠٢٠، فإن جميع الوفود ستريد الانضمام إلينا في الإعراب عن رغبة قوية في التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإحراز التقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة ديل هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة إلغاء حالة التأهب – شيلي، ماليزيا، نيجيريا، السويد، سويسرا وبلدي نيوزيلندا – بشأن مسألة خفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، أو إلغاء حالة التأهب.

وهذه المسألة ليست جديدة. فهي تناقش منذ أعوام كثيرة في عدد من المنتديات الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكانت جزءا رسميا من جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٧، عندما تأسست مجموعة إلغاء حالة التأهب. ومنذ ذلك الحين، ومجموعتنا ومشروع قرارنا السنوي في الجمعية العامة يواصلان الدعوة إلى إلغاء حالة الاستنفار لمنظومات الأسلحة النووية – بوصفه تدبيرا للحد من المخاطر وخطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ,نتفق مع إقرار الأمين العام في خطته لنزع السلاح بالحاجة الملحة إلى الحد من المخاطر ونزع السلاح النووي، ونتفق أيضا على أن إلغاء حالة التأهب ينبغي أن يكون مسألة تحظى بتوافق قوي للآراء على الصعيد الدولي.

وقد أبرزت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في ملاحظاتها الافتتاحية هنا في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/73/PV.2) أن الأسلحة النووية تشكل مخاطر جسيمة ستظل قائمة ما دامت الأسلحة النووية موجودة. ومن المعروف جيدا أن هذه المخاطر تتضاعف بصورة كبيرة عندما تكون الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى، وتشمل علميات الإطلاق غير المقصود بسبب عطل تقني أو خطأ من جانب المسؤول عن التشغيل ؛ وإمكانية سوء تفسير بيانات الإنذار المبكر؛ وإخفاقات نظم الإنذار المبكر وتقاريرها الزائفة؛ واستخدام الأسلحة النووية من قبل جهات غير مرخص لها مثل الوحدات العسكرية المارقة والإرهابيين والمهاجمين إلكترونيا. ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع، بما في ذلك من جانب القادة العسكريين السابقين من تلك الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية، أن قيمة إلغاء حالة التأهب تزداد كثيرا في أوقات اشتداد التوتر – وهي أوقات مثلما تُذكرنا تلك الدول

ذاتها مرة أخرى في اللجنة تشبه الأوقات الراهنة. وفي ظل هذه الخلفية، فإن مبررات اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بإلغاء حالة الاستنفار ينبغي أن تكون مقنعة. وهذا ليس مجرد شاغل نظري، ولكنه يستند إلى التاريخ الطويل من الحوادث وحالات الطوارىء التي خرجنا منها بأعجوبة، لا سيما من جانب الحائزين لأكبر الترسانات النووية. وعلى مدى العقود الماضية، تلقت الولايات المتحدة وروسيا معلومات خاطئة من أجهزة استشعار الإنذار المبكر أو أساءت تفسير بيانات الإنذار. وقد وقعت حوادث مماثلة أخرى. وفي جميع الحالات، كنا محظوظين بشكل غير عادي لأننا تمكنا من تفادي الكارثة، ولكن بالنظر إلى العواقب المدمرة حتى للاستخدام العرضي للأسلحة النووية، فإنه لا يكفي أن نواصل الاعتماد على حسن الحظ.

ونعرب عن الأسف لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تراجعت عن إقرارها السابق بمخاطر وجود القوات النووية في حالة تأهب قصوى، وتسعى بدلا من ذلك إلى التأكيد على أن إلغاء حالة التأهب يمكن أن يسفر عن نشوء اضطرابات خطيرة في مجال الردع ويؤدي إلى الإسراع بإعادة حالة التأهب في أزمة أو نزاع ما. ونود أن نسلط الضوء على أن الحجج التي تدافع عن الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى، علاوة على أنها حجج واهية، فهي تجسد تراجعا عن الالتزامات القائمة بالحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية، والإقرار بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية واتخاذ التدابير المحددة المتفق عليها لإلغاء حالة التأهب. وفي هذا الوقت المتسم بازدياد حدة التوتر الدولي، فإن تأكيد نية الوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة سيكون فعلا عاملا لتعزيز الاستقرار.

وفي ضوء هذه الخلفية، ستقدم مجموعة إلغاء حالة التأهب مرة أخرى مشروع قرارها المعنون ”تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية“ (A/C.1/73/L.52). ويتضمن مشروع القرار معلومات مستكملة محدودة جدا للقرار ٥٣/٧١ لعام ٢٠١٦ – وهو آخر قرار بشأن إلغاء حالة التأهب – الذي حققت أعلى مستويات التأييد حتى الآن، إذ صوتت ١٧٥ دولة مؤيدة له، وشاركت في تقديمه أيضا دول كثيرة. وقرار عام ٢٠١٦ يوجه رسالة واضحة بشأن الحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ الالتزامات بإلغاء وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى. وقد ازدادت تلك الرسالة أهميةً اليوم. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها بشأن إلغاء حالة التأهب واتخاذ الخطوات اللازمة لخفض الاستعداد التعبوي على نحو سريع من جانب واحد وعلى الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بغية كفالة إلغاء وضع جميع الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى. وندعو جميع الدول إلى تأييد القرار الذي قدمناه هذا العام بما في ذلك المشاركة في تقديمه. ونتطلع إلى العمل معا في جميع المحافل ذات الصلة لإحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه نحو إنهاء حالة التأهب.

السيدة أندامو (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتمثل التطلعات الرئيسية لجماعة الرابطة في أن تكون الرابطة قائمة على القواعد ومحورها الإنسان في منطقة للسلام والاستقرار والرخاء. ومنذ إنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا ومن ثم إنشاء المنطقة نفسها خالية من الأسلحة النووية ما برحت ترى الرابطة منذ أمد بعيد أن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين يعدُّان أمرين أساسيين لتحقيق ذلك الطموح.

وتؤكد الرابطة مجددا التزامها بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة

الدمار الشامل على النحو المنصوص عليه في المعاهدة الخاصة بذلك وفي ميثاق الرابطة أيضا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة بما في ذلك عن طريق خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢). ونجدد التزامنا بمواصلة العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود المبذولة من جميع الأطراف لتسوية جميع المسائل المعلّقة وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وينبغي أن يستكشف خبراء الرابطة السبل المؤدية إلى تسوية الخلافات بما في ذلك إمكانية التعاون مع خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وعلى الصعيد الدولي تعدُّ معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي ومكمّلة للصكوك القائمة. وفي الوقت نفسه ما زلنا نسلّم بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل لالتزاماتها القائمة بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونشيد بعمل هولندا في رئاسة اللجنة التحضيرية الأولى لمعاهدة عدم الانتشار وعمل بولندا في رئاسة اللجنة التحضيرية الثانية. ويسعدنا بصفة خاصة أن ماليزيا الدولة العضو في الرابطة ستترأس اللجنة التحضيرية الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار بما يفضي إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٢٠.

وإذ نواصل تعميق فهمنا ومعرفتنا للعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية فإننا نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لمنع استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي وقت سابق من هذا العام، في أيلول/سبتمبر، اتخذت العديد من الدول الأعضاء في الرابطة خطوات إضافية لتحقيق هدفنا الرامي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر صدّقت تايلند على معاهدة حظر التجارب النووية ما يجعل جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطرافا مصدِّقة على المعاهدة. وإذ تأخذ في الاعتبار أهمية معاهدة حظر التجارب النووية تشاطر الرابطة الآخرين في حث دول المرفق الثاني على توقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل دخولها حيز النفاذ.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر أصبحت بروني دار السلام وميانمار من بين الأطراف الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتعتبر توقيعات إندونيسيا، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، فييت نام، ماليزيا فضلا عن تصديق تايلند وفييت نام على المعاهدة خطوات هامة نحو التعجيل ببدء نفاذ ذلك الصك القانوني التاريخي.

وترحب الرابطة بمؤتمرات القمة الثلاثة التي عقدت بين الكوريتين ومؤتمر القمة المعقود بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي استضافته سنغافورة. ونعيد تأكيد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية بما يسهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

وتعيد الرابطة تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فإن لدينا اعتقادا راسخا بأن خطة العمل الخمسية لشبكة الهيئات الرقابية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ستكفل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الرابطة بشكل دائم مقترنة بأمان التنفيذ وأمنه وضماناته. ونتطلع أيضا إلى إضفاء الطابع الرسمي على الصلات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح وخطة تنفيذها التي أُطلقت مؤخرا. وتجسِّد الأولوية القصوى للأمم المتحدة في مجال

نزع السلاح – إزالة الأسلحة النووية – إرادة الرابطة وعزمها على تحقيق هذا الهدف في منطقتنا. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الدول والمجتمع المدني تحقيقا لتلك الغاية. وتعيد الرابطة تأكيد التزامها الراسخ بالمضي قدما بخطة عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي. وتكرر الرابطة دعوتها إلى جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإبداء حسن النية وتعزيز التفاهم المتبادل وتعزيز التعاون الموثوق وضمان العمل الجماعي في السعي نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة بالنيابة عن إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، هنغاريا، هولندا، اليابان وبلدي، أستراليا.

تتيح دورة اللجنة الأولى لهذا العام فرصة للتفكير في أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي فُتِح باب التوقيع عليها منذ ٥٠ عاما مضت في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨. وفي أقل من عامين ستجتمع الدول الأطراف في المعاهدة هنا في نيويورك في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بعد ٥٠ عاما من دخولها حيز النفاذ. وإن معاهدة عدم الانتشار هذه لقصة نجاح. فهي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتسهم في تحقيق السلام والأمن بما تتضمنه من ترتيبات متعلقة بالضمانات والتحقق.

وتحتم علينا الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن نكون تطلعيين وأن نركز على المصالح المشتركة في دعم المعاهدة وتعزيزها. ويتعين علينا تضييق نطاق خلافاتنا وإيجاد حيز للتراضي بغية المضي قدما نحو تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أدرك المفاوضون الأوائل على معاهدة عدم الانتشار أن خطر انتشار الأسلحة النووية، بل وربما مجرد نشوب نزاع نووي، سيكون أكبر من أن يحتووه لوحدهم. وأدركوا أن النهج المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك.

وما تزال تلك الرؤية صحيحة إلى اليوم. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن أفضل السبل إلى تحقيقه هو اتباع نهج تدريجي يشمل اتخاذ خطوات عملية وشاملة وفعالة. وتشمل هذه الخطوات على سبيل المثال لا الحصر إضفاء الطابع العالمي والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية علاوة على تعجيل المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وجهود التعاون الدولي في التحقق من نزع السلاح النووي والمزيد من الشفافية والحوار بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويأخذ ذلك النهج التدريجي في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية دون إغفال الشواغل المتعلقة بمخاطر الأسلحة النووية. ولا شك أن معاهدة عدم الانتشار تظل دائما أداة للسعي إلى تحقيق الأهداف الطموحة مع الأخذ في الاعتبار بالحقائق الجغرافية السياسية.

ويساورنا القلق إزاء التحديات التي تواجه المعايير القائمة منذ أمد طويل والنظام الدولي القائم على القواعد. ونقدِّر تباين الآراء في جميع المنتديات المتعددة الأطراف بشأن أفضل السبل للنهوض بنزع السلاح النووي. ولئن كنا نقر بالشواغل المتعلقة بعدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي وتدهور البيئة الأمنية الدولية، فيجب ألا تعوق هذه العوامل جهودنا الرامية إلى التعاون في المجالات التي تتوفر فيها أرضية مشتركة لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا جميعا نتحمل المسؤولية عن إحراز تقدم في نزع السلاح. ويجب علينا جميعا التغلب على الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة بيننا.

فالوضع الراهن ليس خيارا، ولكن من الصعب تصوُّر إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي دون المشاركة المباشرة للدول الحائزة للأسلحة النووية. فنحن بحاجة إلى قيادتها. وبحاجة أيضا لأن تتحمل هذه الدول المسؤوليات المحددة التي تعهدت بها في معاهدة عدم الانتشار والمضي قدما في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة منها. وسيؤدي بناء الثقة دورا هاما في ذلك الصدد. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق المشاركة المستمرة والبناءة لجميع أصحاب المصلحة في المناطق كافة.

ونحث البلدان على الاستفادة من الوقت المتاح لنا في اللجنة الأولى لتوجيه الجهود الرامية إلى تحديد المجالات التي تتوفر فيها أرضية مشتركة والبناء عليها لإنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ باسم الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح – أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، بولندا، تركيا، شيلي، الفلبين، كندا، المكسيك، نيجيريا، هولندا، اليابان – الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. ونؤكد له دعم المبادرة القوي لقيادته.

ونكرر نحن الأعضاء في المبادرة بمناسبة مرور خمسين عاما على باب التوقيع عليها، تأكيد الأهمية الحاسمة للعمل المتضافر لأجل تحقيق هدفنا المشترك الرامي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بولايتنا الأساسية على النحو المعلن في البيان الوزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الأول الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والذي أعيد تأكيده في البيان الوزاري الأخير للمبادرة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتتمثل تلك الولاية في تعزيز معاهدة عدم الانتشار استنادا إلى خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ويؤكد الوضع الجيوسياسي الراهن ضرورة تعزيز معاهدة عدم الانتشار وتوطيدها. ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الجريئة في ذلك الصدد، بما في ذلك في دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

ولا تزال المبادرة عازمة على الإسهام في إنجاح الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة استنادا إلى ضرورة التناول الشامل لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار: الاستخدامات السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي. ويتجلى إسهام المبادرة بصورة أوضح أيضا في ترؤس هولندا وبولندا للجان التحضيرية للمعاهدة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي.

ونحث جميع الدول الأطراف على التقيد التام بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وخاصة عن طريق التنفيذ الكامل والفوري لخطة عمل ٢٠١٠. وستواصل المبادرة البناء على خطة عمل معاهدة عدم الانتشار المتفق عليها لعام ٢٠٢٠ بطرح أفكار ومبادرات جديدة من شأنها أن تساعد على بناء الجسور بين الدول الأعضاء في المعاهدة. ونؤكد مجددا التزامنا بمواصلة الحوار البنّاء مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة، وخاصة فيما يتعلق بشفافية عملية المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة وتعزيزها. وما زلنا متحدين ونسلط الاهتمام على هدف المعاهدة المتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجياتها، إلى جانب تشجيع التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدف تحقيق نزع السلاح النووي بالإضافة إلى نزع السلاح العام والكامل.

وقد عقدت المبادرة العزم على العمل بنشاط لإحراز مزيد من التقدم وتحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي. وهناك حاجة لمواصلة القيادة السياسية الرفيعة المستوى، فضلا عن الالتزام الثابت بمعاهدة عدم الانتشار، بغية إحراز تقدم ملموس نحو إجراء تخفيضات أكبر في الترسانات النووية على الصعيد العالمي بما يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تود مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أن تؤكد مجددا ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل الإسهام في تحسين البيئة الأمنية المتدهورة.

وبالرغم من أملنا في أن يؤدي استمرار الحوار إلى إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فلا تزال أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية لكوريا الشمالية تشكّل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ويجب تفكيكها بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

ولا تزال زيادة شفافية جميع الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار سمة رئيسية لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وتدعو المبادرة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى استخدام صيغة موحدة للإبلاغ بهدف تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأطراف في المعاهدة عن تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما عن جهود نزع السلاح. وبعد مشاورات مفيدة مع الدول الأطراف الأخرى في اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٨ ستواصل المبادرة الدعوة إلى إدخال تحسينات على ممارسات تقديم التقارير الوطنية لجميع الدول الأطراف في المعاهدة عن تنفيذ المعاهدة مع ضمان ألا تكون تلك الممارسة مجهدة للدول دون مبرر نظرا إلى مدى مشاركة الدول في أنشطة دورة الوقود النووي.

وتؤيد الدول الأعضاء في المبادرة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي المنشأ عملا بالقرار ٦٧/٧١. ونرحب بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في تلك العمليات، وسنواصل الضغط لإدماج تدابير التحقق من نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار.

وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضا من العناصر الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، نحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ والتي لا مناص من تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وتواصل المبادرة من جانبها العمل بنشاط من أجل البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونرحب بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بتلك المسألة (انظر A/73/159). وتؤيد المبادرة التوصية الواردة في التقرير والمتعلقة بأن يشرع مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات بشأن معاهدة كهذه دون إبطاء.

وستواصل المبادرة بوصفها محفلا لمجموعة متنوعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أداء دور بناء واستباقي في تيسير المناقشات في هذه وغيرها من المسائل الصعبة، فضلا عن التقريب بين المواقف المتباينة للمساعدة في إعادة تنشيط عملية دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، لا تزال مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بدعم النتائج المثمرة للاحتفال بهذه المناسبة الهامة بواسطة المضي قدما بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كيمباينن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وألبانيا فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي يجب الحفاظ على نزاهتها. وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وندعو جميع الدول الأطراف

إلى تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة وكذلك الالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

ونؤكد مرة أخرى تأييد الاتحاد الأوروبي القوي لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، ونواصل الدعوة إلى تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تنفيذا كاملا وعلى نحو يتسم بالشمول والتوازن. ولا تزال الخطوات الملموسة التي اتخذتها تكتسي القدر نفسه من الأهمية وتعزز بعضها بعضا فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية هامة وستسهم في بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونشير إلى أن جميع الدول الأطراف قد التزمت باتباع سياسات تتوافق تماماً مع المعاهدة ومع هدف بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. كما التزمت الدول الأطراف كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

يساهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في الجهود العالمية سعياً إلى عالم أكثر أماناً للجميع وفي تهيئة الظروف اللازمة لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار وبطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على أساس مبدأ عدم الإخلال بالأمن للجميع. وفي هذا السياق، ندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح لتعزيز الأمن العالمي. وعلى الرغم من أننا جميعاً نشعر بالقلق إزاء الظروف الأمنية الراهنة، فإننا نعتقد أن هناك مجالاً لإحراز مزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وتظلّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، وخاصة من خلال تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية مع مراعاة المسؤولية الخاصة المترتبة على الدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية.

وندعو الاتحاد الروسي إلى معالجة الشواغل الخطيرة بشأن امتثاله لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ونطلب إلى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الحفاظ على تلك المعاهدة، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل أمن أوروبا ومناطق أخرى.

ونشجّع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والسعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، وفي الأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة، وذلك لإدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، ولإجراء المزيد من المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ، ولتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية الخاصة بها إلى الحد الأدنى الضروري. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الخطيرة الحالية، نشجع جميع الدول المعنية على اتخاذ التدابير المناسبة والعملية للحد من المخاطر، التي هي مهمة أيضاً لضمان سلامة وأمن ترساناتها النووية.

ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول إلى التقيد بالوقف الاختياري لتجارب تفجيرات الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر. ونرحّب بأحدث تصديق من جانب تايلند، وبزيادة عدد التصديقات إلى ١٦٧ دولة. في شباط/فبراير الماضي، اتّخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً، تصل قيمته إلى أكثر من ٤,٥ مليون يورو، من أجل الحفاظ على دعم الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد لتعزيز قدرات الرصد والتحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن أولويتنا القائمة منذ أمد بعيد، في مؤتمر نزع السلاح، هي الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونشيد بكندا على وصولها بعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى نتيجة توافقية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري والفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتتقيد به، إلى القيام بذلك.

ويرحّب الاتحاد الأوروبي بالعمل الجاري بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، ذكر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يبدأ في المناقشة على الفور بهدف وضع توصيات بشأن جميع جوانب المسألة، دون استبعاد صك دولي ملزم قانوناً. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد ضمانات الأمن القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي وضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة.

ويذكر الاتحاد الأوروبي أن روسيا على وجه التحديد التزمت بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو سيادتها بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن ضمانات الأمن، فيما يتصل بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وندعو روسيا إلى احترام هذا الالتزام والوفاء به.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وللوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونرى أن الحوار وبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة هو السبيل الوحيد المستدام نحو عقد مؤتمر مجدٍ تحضره جميع دول الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحرية.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى العواقب الوخيمة المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية ويشدد على أن جميع الدول تشترك في المسؤولية عن منع حدوث ذلك الاستخدام. كما يجب معالجة جميع أزمات الانتشار بحزم. ويحثّ الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة بجدية في المفاوضات والشروع في مسارٍ يتّسم بالمصداقية نحو نزع كامل للسلاح النووي ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وعلى التخلي عن كل ما لديها من برامج لأسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على وقفها المعلَن لتجارب الأسلحة النووية، وتمديد وقفها المعلن لتجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات وجميع أنواع عمليات إطلاق القذائف التسيارية، وأن تفي بالتزاماتها.

ستُنشر النسخة الكاملة من بيان الاتحاد الأوروبي هذا على شبكة الإنترنت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى في حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق والثانية على ٥ دقائق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسة لحقي في الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل مصر نيابة عن جامعة الدول العربية.

تؤيد الولايات المتحدة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ولكن لا يمكننا دعم المبادرات التي ليست نتاجاً للحوار المباشر أو التوافق في الآراء بين جميع بلدان المنطقة.

إن مشروع مقرر جامعة الدول العربية (A/C.1/73/L.22/Rev.1) يتنافى مع الحوار المباشر والشمول وتوافق الآراء. وكما يتذكّر العديد من الوفود، طرحت الولايات المتحدة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في وقت سابق من هذا العام ورقة عمل عرضت بعض الأفكار بشأن كيفية تعزيز الثقة وبناء الاطمئنان والمساعدة على تهيئة مناخ يمكن أن يضعنا على الطريق إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بيد أن مبادرة الجامعة العربية تسعى إلى فرض حل على بلدان المنطقة. ولا يمكننا أن نؤيد هذه المبادرة ولذلك فسوف نعارضها بشدة.

ونقطتي الأخيرة هي أن السبيل الواقعي الوحيد المفضي إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو الحوار المباشر، والاستعداد للتعامل مع التهديدات الحقيقية لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ويقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب جميع دول المنطقة. إن أي جهود لمحاولة السعي إلى وضع المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ رهينة لمسألة إقامة تلك المنطقة سيكون مصيرها الفشل، وسيتعيّن على من يضطلعون بهذه الجهود أن يقفوا للمساءلة أمام الدول الأطراف في المعاهدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.